موجز
ديسمبر ٢٠٢٥

INTERNATIONAL FOOD POLICY RESEARCH INSTITUTE
IFPRI

الحـــــرب والصمـــود

الآثـــار متعـــددة الأبعـــاد للنـــزاع في الســودان ومسارات التعافي

حرره خالد صديق، وأوليفر ك. كيروي، وبول دوروش

لمحة عامة

يواجه السودان إحدى أشدّ الأزمات الإنسانية والاقتصادية حِدةً في تاريخه الحديث، نتيجة للحرب الأهلية التي اندلعت في أبريل/ نيسان ٢٠٢٣ بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع. وقد ألحقت هذه الحرب أضرارًا جسيمة بسبل كسب العيش والأسواق والمؤسسات، مما أدى إلى تدهور سريع في الوضع الاقتصادي، وفي المستوى المعيشي للسكان عمومًا. وقد تجاوز عدد النازحين ١٣ مليون شخص، أي ما يعادل نحو ثلث سكان البلاد، بينهم أكثر من ٤ ملايين لاجئ نحو الدول المجاورة. كما أعاد النزاع تشكيل الجغرافيا الاقتصادية للبلاد، من خلال نشوء مناطق اقتصادية منفصلة خاضعة لسيطرة كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، الأمر الذي أعاق تدفقات التجارة، ورفع الأسعار، وقلّص فرص الحصول على الغذاء.

يستند كتاب الحرب والصمود: الآثار متعددة الأبعاد للنزاع في السودان ومسارات التعافي إلى مجموعة من مصادر البيانات الحديثة، تشمل مسوح الأسرة والشركات، ومؤشرات الأقمار الصناعية وتقنيات الاستشعار عن بُعد، وبيانات أسعار الأسواق، إضافة إلى والنمذجة الاقتصادية، وذلك لتوثيق آثار هذه الأزمة، وتحديد نقاط التدخل الواقعية التي يمكن من خلالها استعادة استقرار الأوضاع ودعم التعافي. ويضع الكتاب النزاع الراهن في سياقه التاريخي الأوسع في السودان، الذي اتسم بالإقصاء السياسي، والتهميش الإقليمي، وتكرار دورات الحكم العسكري. كما يوضح كيف أسهمت هذه العوامل البنيوية في تشكيل الظروف التي أدت إلى اندلاع حرب عام ٢٠٢٣، وكيف أثرت كذلك في مسار النزاع واتساع نطاقه. وفي الوقت نفسه، يبرز المجالات التي أظهر فيها السكان في السودان قدرة لافتة على الصمود، من خلال شبكات التضامن الاجتماعي، التحويلات المالية، أنظمة الدعم غير الرسمية، وأنماط التكيف في البيئات الريفية والحضرية على حد سواء. ويختتم الكتاب بمناقشة سيناريوهات التعافي المحتملة، مع تقديم مجموعة من المقترحات لإعادة بناء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية.

السياق التاريخي والعوامل الكامنة

في الجزء الأول من الكتاب، يقدّم مؤلفو الفصول تحليلًا للأسس البنيوية لحالة عدم الاستقرار التي يشهدها السودان. فمنذ الاستقلال عام ١٩٥٦، شهدت البلاد تعاقب فترات قصيرة من الحكم المدني وفترات أطول من الحكم العسكري. وقد أسهمت هذه الدورات في ترسيخ أوجه عدم المساواة بين أواسط البلاد والمناطق النائية منها، كما أدت إلى اندلاع الحرب الأهلية في الجنوب، وتصاعد النزاع في دارفور، وفي تراكم تاريخ طويل من انعدام الثقة بين مختلف الأقاليم والمجتمعات.

وإلى جانب عدم تكافؤ الوصول إلى الفرص السياسية والاقتصادية، أسهمت السياسات التي سعت إلى فرض هوية وطنية ضيقة في تعميق الانقسامات الاجتماعية والإقليمية. فبدلاً من تعزيز الشمول والاندماج، أدت التدابير السلطوية والقسرية إلى تفاقم المظالم، كما قوّضت الجهود الرامية إلى بناء إطار وطني متماسك قادر على إدارة التنوّع في السودان.

كما يُسلط الكتاب الضوء على تطور منظومة السوق السياسي في السودان، وهو نظام تعتمد فيه السلطة السياسية على تبادلات مبنية على المصالح، بينما تؤدي الجهات العسكرية أدوارًا اقتصادية محورية. ويساعد هذا الإطار في تفسير جذور النزاع الذي اندلع عام ٢٠٢٣. لقد طوّرت القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع شبكاتٍ تجارية موازية، وسعتا إلى السيطرة على قطاعات اقتصادية مربحة مثل الثروة الحيوانية، وطحن القمح، والصناعات التحويلية، والنقل. ومع توسّع هذه المصالح، اشتدّت حدة المنافسة بين الطرفين، ما أدى إلى اندلاع أعمال عنف واسعة النطاق.

ويساعد هذا المنظور التاريخي على توضيح أسباب الطابع التدميري العميق للنزاع في السودان. كما يبيّن أنّ التعافي لن يتحقق بمجرد استعادة الخدمات أو تقديم الدعم الاقتصادي. إذ أنّ التعافي المستدام يتطلب إصلاحات تعالج أوجه عدم المساواة السياسية والاقتصادية المتجذرة منذ زمن طويل، وتحدّ من هيمنة الجهات الفاعلة المسلحة على النشاط الاقتصاد.

الآثار الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية

يعرض الكتاب أدلةً تجريبية مفصلة حول تأثير النزاع على الأسر والأسواق والخدمات العامة. فقد كانت الخسائر في الدخل واسعة النطاق، كما شهدت القدرة الشرائية للأسر في كلٍّ من المناطق الريفية والحضرية انخفاضًا ملحوظًا. وانخفض استهلاك الغذاء بشكل حاد، وتراجع التنوع الغذائي في جميع المناطق التي شملتها المسوحات. ويُظهر التحليل باستخدام مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي أن نسبة الأسر التي تتمتع بالأمن الغذائي انخفضت من نحو نصف الأسر قبل الحرب إلى ما يتراوح بين ٩ و٢٠ في المائة بعد اندلاعها (انظر الشكل رقم ١).

كما تُظهر المؤشرات المستندة إلى بيانات الأقمار الصناعية انخفاضاً واضحاً في مستوى النشاط البشري والاقتصادي، لا سيما في الخرطوم، والخرطوم بحري، وأم درمان، على الرغم من أن بعض المناطق الشرقية – التي استقبلت أعدادًا كبيرة من النازحين داخليًا – سجلت زيادة في مستويات النشاط الاقتصادي.

وقد أدى النزاع كذلك إلى انهيار كبير في أنظمة الصحة والتعليم. فقبل الحرب، أفادت معظم الأسر الحضرية بتمتعها بوصول كامل إلى الخدمات الصحية. إلا أنه بحلول عام ٢٠٢٤، لم تعد سوى نسبة ضئيلة منها أفادت بقدرتها على الوصول الكامل، في حين لم تستفد نسبة كبيرة منها من هذه الخدمات على الإطلاق، لا سيما في دارفور. كما ارتفعت معدلات التسرب المدرسي بشكلٍ كبير في جميع المناطق، وبلغت مستويات عالية جدًا في المناطق المتأثرة بالنزاع، مع تعرض الفتيات لمخاطر أشد بسبب انعدام الأمن وتراجع إمكانية الوصول إلى بيئات تعليمية آمنة.

الأسواق والتجارة وديناميات الأسعار

تُعد تجزئة الأسواق من السمات البارزة للنزاع الحالي في السودان، فقد أدت اضطرابات النقل، وانعدام الأمن، وارتفاع تكاليف التسويق إلى حدوث فروقات كبيرة في الأسعار بين المناطق. ويتضح من تقلبات أسعار القمح والذرة الرفيعة تفاوتًا غير متسق بين الأسواق،

شكل رقم (١): حالة الأمن الغذائي للأسر المعيشية، ٢٠٢٢–٢٠٢٤.

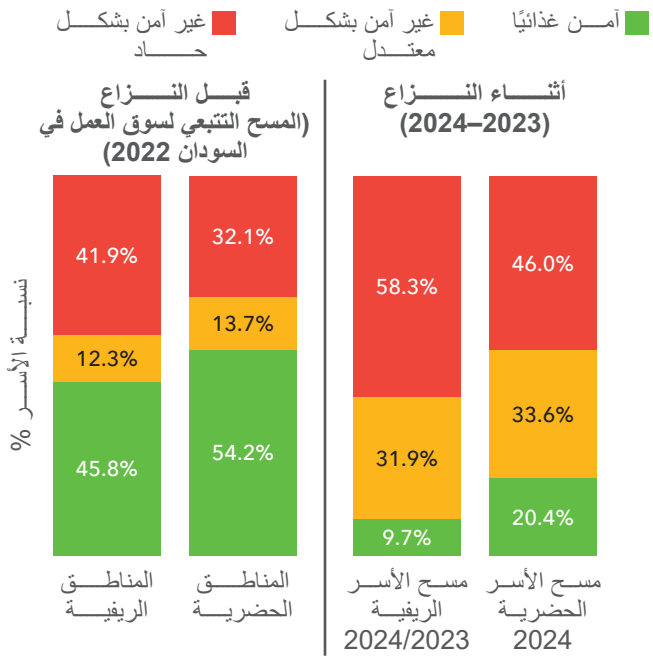

المصدر: تحليل المؤلفين لبيانات مسح سوق العمل في السودان (٢٠٢٢)، ومسح الأسر الريفية في السودان (٢٠٢٤/٢٠٢٣)، ومسح الأسر الحضرية في السودان (٢٠٢٤).

ملاحظة: تستند البيانات إلى النقاط المجمعة من مقياس المعاناة من انعدام الأمن الغذائي.

مما يعكس انقطاع سلاسل الإمداد ومحدودية حركة السلع بين المناطق الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة السودانية وتلك الواقعة تحت سيطرة قوات الدعم السريع.

وتشير نتائج تحليل المحاكاة باستخدام النماذج إلى أن استهلاك القمح في غرب السودان كان سيصبح أعلى بشكل ملحوظ لولا اضطرابات الأسواق الناجمة عن النزاع. فقد أدت القيود المفروضة على حركة القمح المستورد، وارتفاع تكاليف النقل إلى زيادة الأسعار، والحد من قدرة الأسر على الحصول على الغذاء. ويمكن أن تؤدي استعادة تدفقات التجارة إلى عكس هذه الآثار السلبية.

وقد أثرت التغيرات في السيطرة على الأقاليم على أنماط التصدير، فقد زادت حصة المنتجات المصدرة القادمة من المناطق التي تسيطر عليها القوات المسلحة السودانية، بما في ذلك البذور الزيتية والقطن، في عام ٢٠٢٣. في المقابل، انخفضت المنتجات القادمة من المناطق التي تسيطر قوات الدعم السريع انخفاضًا ملحوظًا، ومن هذه المنتجات الحيوانات الحية واللحوم والذرة الرفيعة، في ظل محدودية الوصول إلى ميناء بورتسودان.

كما تأثرت أسواق التجزئة المحلية بدرجة مماثلة، إذ يواجه التجار مخاطر كبيرة عند نقل البضائع، الأمر الذي دفع كثيراً منهم إلى تقليص حجم عملياتهم. وفي الوقت نفسه، أفادت بزيادة اعتمادها على البدائل المحلية وتقليل استهلاك الأطعمة المفضلة لديها.

الشكل رقم (٢): تأثيرات النزاع على الناتج المحلي الإجمالي في السودان (٢٠٢٣–٢٠٣٠) – نموذج محاكاة

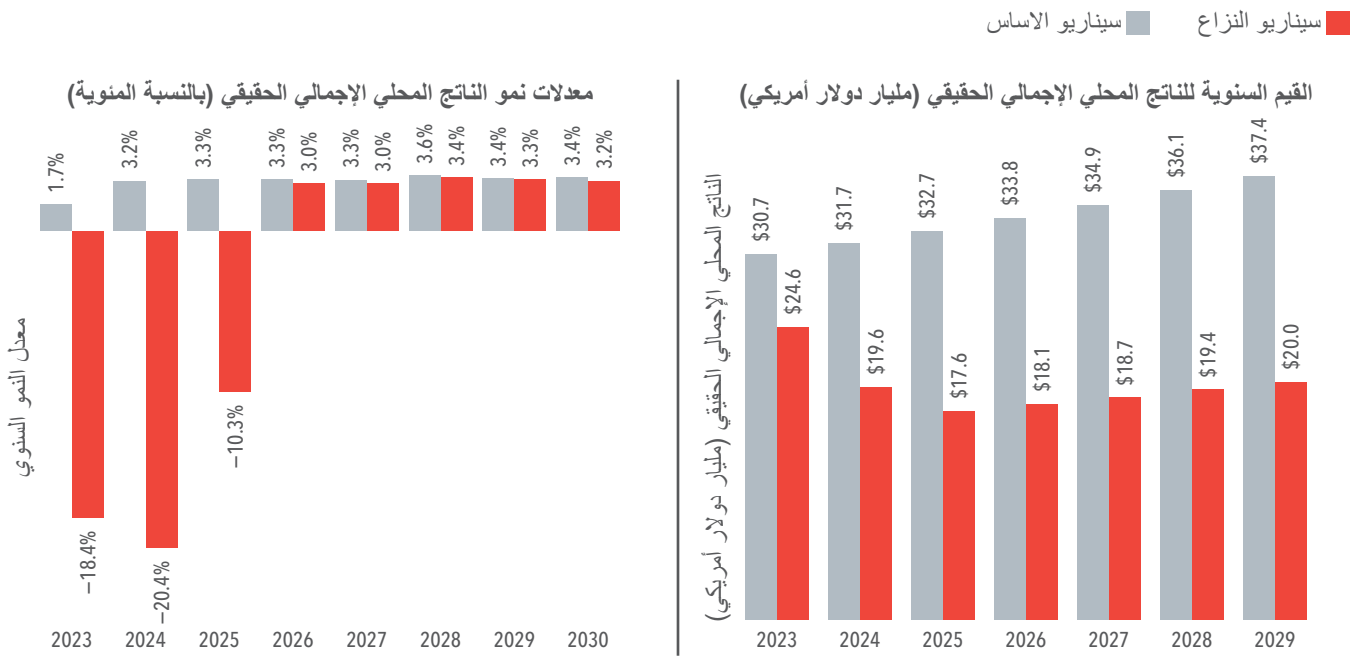

المصدر: تقديرات المؤلفين بناءً على تحديثات بيانات صندوق النقد الدولي لتوقعات الاقتصاد العالمي لعامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤.

سبل كسب العيش وآليات التكيّف وأنماط الصمود

اعتمدت الأسر في جميع أنحاء السودان مجموعة من استراتيجيات التكيف لمواجهة آثار النزاع، ومن بينها تقنين استهلاك الغذاء، الاعتماد على المدخرات، الاقتراض، بيع الماشية والممتلكات المنزلية، والهجرة إلى مناطق أكثر أمانًا. وتؤدي الشبكات الاجتماعية دورًا محوريًا في إمكانية البقاء، لا سيما في المناطق التي تكون فيها المساعدات الرسمية محدودة. كما تسهم التحويلات المالية، والدعم المجتمعي، وآليات التضامن غير الرسمية في سد هذه الفجوات الكبيرة.

ومع ذلك، توجد فوارق مهمة بين السياقات الريفية والحضرية. ففي المناطق الريفية، تواجه الأسر تحديات مرتبطة بالصدمات المناخية، وتراجع إمكانية الوصول إلى المدخلات الزراعية، واضطرابات أسواق العمل. بينما فقدت العديد من الأسر في المناطق الحضرية وظائفها، وأصبحت تواجه مخاطر كبيرة مرتبطة بالجريمة وانعدام الأمن. وفي كل من المناطق الريفية والحضرية، تسهم مشاركة النساء في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في دعم استهلاك الأسر وتلعب دورًا مهمًا في تعزيز قدرة المجتمع على الصمود.

كما يوثق مسح أُجري حول التحويلات النقدية الرقمية تفضيل الكثير من المستخدمين للوسائل الرقمية، خصوصًا بين الأسر التي تعرضت للعنف أو السرقة. ويُعدّ مستوى الثقة في المؤسسات المالية والشعور بالأمان من العوامل المهمة التي تؤثر في هذه التفضيلات. وتشير هذه النتائج إلى الإمكانات الكبيرة التي يمكن أن توفرها الأنظمة الرقمية في توسيع نطاق الدعم الإنساني وتعزيز سلامته.

التأثيرات الواقعة على جميع القطاعات الاقتصادية وسيناريوهات التعافي

توفر نماذج المحاكاة على مستوى الاقتصاد الكلي الواردة في هذا الكتاب تقديرات كمية للآثار الاقتصادية الكلية للنزاع وتدعم تحليل خيارات التعافي. ويشير نموذج التوازن العام الحسابي الديناميكي، المبني على مصفوفة الحسابات الاجتماعية للسودان لعام ٢٠٢١، إلى حدوث تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي، واستهلاك الأسر، والاستثمار، في ظل سيناريو استمرار النزاع. وتشير نتائج المحاكاة إلى أن النزاع قد تسبب في انخفاض حاد في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٢٣–٢٠٢٥، مع تعافي بطيء وجزئي فقط، وهو أقلّ بكثير من المسار الأساسي المتوقع حتى عام ٢٠٢٩ (انظر الشكل رقم ٢).

يوضح التحليل أن حزم التعافي المتكاملة أكثر فاعلية من التدخلات الفردية. تجمع هذه الحزم بين دعم القطاع الزراعي، والتحويلات الموجهة للأسر، والتدابير الرامية إلى تنشيط قطاع الأعمال. ويسهم توفير رأس المال العامل والتحويلات النقدية في مرحلة مبكرة من التعافي استقرارًا للاستهلاك ويحفز نشاط القطاع الخاص. وتُعد الاستثمارات في القطاع الزراعي عنصراً أساسياً لتحقيق النمو على المديين المتوسط والطويل، نظرًا لأهمية هذا القطاع في توفير فرص العمل وإنتاج الغذاء.

كما تسلط نتائج المحاكاة الضوء على الحاجة إلى تجنب تشوهات أسعار الصرف، والتي أسهمت تاريخياً في إضعاف الحوافز للإنتاج المحلي والتجارة. فالحفاظ على أسعار صرف واقعية يدعم الصادرات، ويحافظ على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين.

مسارات نحو إرساء السلام وإعادة الإعمار

تقدّم الفصول الختامية من الكتاب تقييمًا استشرافيًا لكيفية انتقال السودان نحو التعافي. وتأتي السلامة والأمن في مقدمة الأولويات، إذ يُعدّان شرطًا أساسيًا لتحقيق النمو المستدام. كما يُشكّل استعادة الاستقرار في الخرطوم خطوة محورية لإعادة بناء الشبكات الاقتصادية في البلاد، وإستعادة الثقة.

وتشمل المجالات الأخرى ذات الأولوية لإعادة الإعمار ما يلي:

- إصلاح أنظمة النقل والكهرباء التي تربط الأسواق وتسهّل التجارة
- إعادة تأهيل خدمات الصحة والتعليم من أجل حماية رأس المال البشري
- تعزيز نظم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية الرقمية
- إعادة تنشيط القطاع الزراعي من خلال الاستثمارات الموجهة
- الحد من دور الجهات العسكرية في الاقتصاد
- تحسين الحوكمة ومواءمة الاستثمارات مع استراتيجيات التنمية الوطنية السابقة

ومن المرجح أن يؤدي التأخر في تنفيذ هذه الإجراءات إلى خسائر أكبر في الدخل، والأصول الإنتاجية، والقدرات البشرية. ومن ناحية أخرى، يُساعد اتخاذ إجراءات مبكرة في وقف التدهور، ودعم التعافي على نحو أكثر شمولاً واستدامة.

خالد صديق هو زميل باحث أول وقائد برنامج السودان وكينيا في وحدة استراتيجيات التنمية والحوكمة في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية (IFPRI).

أوليفر كيروي هو زميل باحث وقائد برنامج نيجيريا في وحدة استراتيجيات التنمية والحوكمة في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

بول دوروش هو زميل باحث أول متقاعد في المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية.

يستند هذا الملخص إلى الكتاب المحكَّم «الحرب والقدرة على الصمود: التأثيرات المتعددة الأبعاد لصراع السودان ومسارات التعافي»، الذي حرره خالد صديق، أوليفر كيروي، وبول دوروش.

وقد حظي هذا البحث بدعم الجهات المانحة التي تموّل برامج العلوم التابعة لمجموعة CGIAR في مجالي حدود الغذاء والأمن الغذائي (FFS) وابتكارات السياسات (PIs)، وذلك من خلال مساهماتها في الصندوق الائتماني لمجموعة CGIAR.

فصول الكتاب

القسم الأول: أصول النزاع وديناميكاته

١. مقدمة
٢. أصول النزاع وأسبابه: مقاربات محلية ودولية
٣. فشل الدولة واستحواذ النخب على النظام الزراعي والغذائي في السودان

القسم الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية

٤. رصد الأنشطة الاقتصادية: توظيف تقنيات الأقمار الصناعية والاستشعار عن بُعد
٥. إنتاج الحبوب والأسواق والسياسات في السودان
٦. ديناميات التجارة الناجمة عن النزاع: تحليل لصادرات السودان الزراعية باستخدام نموذج الجاذبية
٧. الأثر الاقتصادي الكلي للنزاع ومسارات التعافي
٨. أنماط استهلاك الغذاء والتنوع الغذائي في ظل النزاع
٩. تفاقم انعدام الأمن الغذائي في السودان في ظل النزاع
١٠. رأس المال البشري في خطر: تأثير حرب السودان عام ٢٠٢٣ على الرعاية الصحية والتعليم

القسم الثالث: الصمود واستراتيجيات التعافي

١١. الصدمات وآليات التكيّف واستراتيجيات سبل كسب العيش للأسر في زمن الحرب
١٢. تقديم المساعدات في ظل النزاع النشط وانعدام الأمن: التحويلات الرقمية لتوصيل المساعدات الاجتماعية والإنسانية في السودان
١٣. محددات الهشاشة وضعف القدرة على الصمود في السودان
١٤. استراتيجية سودانية لبناء السلام، والتجديد الوطني، وتحقيق نمو اقتصادي تحويلي تقوده الزراعة

القسم الرابع: الطريق إلى الأمام

١٥. نحو سودان مزدهر وآمن: الطريق إلى المستقبل

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية

نحو عالم خالٍ من الجوع وسوء التغذية

المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية هو أحد مراكز البحث التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدوليّة

1201 Eye St, NW, Washington, DC 20005 USA | T. +1-202-862-5600 | F. +1-202-862-5606 | Email: ifpri@cgiar.org | www.ifpri.org | www.ifpri.info

©2025 المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية. هذا المنشور مرخص للاستخدام بموجب رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف – منع الاشتقاق الدولية – الإصدار الرابع (CC BY 4.0)